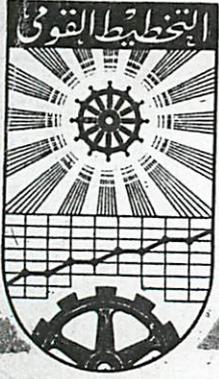


جمهورية مصر العربية

نسخة رقم ٧٧٤٤  
٥٦٤٤



التخطيط القومى

واحدة فصلًا ٣٧/٣٧

١٩٨٢

مذكرة خارجية رقم (١٣٥٥)

دراسة تحليلية

عن

الأجور والإنتاجية فى الإقتصاد المصرى

إعداد

دكتور / محمد عبد الفتاح منجى

أغسطس ١٩٨٢

## محتويات الدراسة

### صفحة

- ١ . تقديم .....
- ٢ . الأجور والإنتاجية في قطاع الزراعة والري .....
- ٣ . الأجور والإنتاجية في قطاع الصناعة والتعدين والبتروول ...
- ٤ . الأجور والإنتاجية في قطاع الكهرباء .....
- ٥ . الأجور والإنتاجية في قطاع التشييد .....
- ٦ . الأجور والإنتاجية في قطاع النقل والمواصلات . التخزين  
وقناة السويس .....
- ٧ . الأجور والإنتاجية في قطاع التجارة والسال .....
- ٨ . الأجور والإنتاجية في قطاع الإسكان .....
- ٩ . الأجور والإنتاجية في قطاع المرافق العامة .....
- ١٠ . الأجور والإنتاجية بالخدمات الأخرى .....
- ١١ . الأجور والإنتاجية على المستوى القومي .....
- ١٢ . النتائج والتوصيات .....

## دراسة تحليليه

عن

### الأجور والإنتاجية في الإقتصاد المصرى

١. تقديم :-

غالباً ما تهمل الدول النامية ، فى عمار عمليات التنمية بمراحلها المختلفة ، دراسة كثير من الظواهر الإقتصادية المؤثرة على مسار ومعدلات التنمية مما يؤدي بالضرورة وبصفة خاصة فى الأجلين المتوسط والطويل إلى عدم التمكن من تحقيق أهداف التنمية بنسب تختلف من دولة لأخرى باختلاف ظروف كل منها من ناحية وإختلاف درجة إهتمامها بتلك الظواهر من ناحية أخرى .

وفى مقدمة هذه الظواهر تلك الخاصة بالأجور والإنتاجية وما بينهما من علاقة وثيقة تحتاج إلى تتبع مستمر وتحليل متعمق للحد من أى تطور غير سليم لأى منهما أو لكليهما معاً وفى التوقيت المناسب ، حيث أن إجمالى الأجور يمثل من ناحية تكلفة العمل فى مختلف القطاعات الإقتصادية وبالتالى على المستوى القومى ويمثل من ناحية أخرى دخول الأفراد العاملين والتي تعكس مستويات معيشتهم وعليه فإن عدم التخطيط السليم لتطور هذه الأجور سوف يحد كثيراً من إمكانية التخطيط المناظر لأسعار مختلف المنتجات والخدمات ومال ذلك من تأثير مركب على مسيره التنمية ، ومن ناحية أخرى تمثل هذه الأجور عوائد العمل لمختلف فئات العاملين بأجر ويتختم أن تكون الحدود الدنيا لهذه الأجور كافية على الأقل لإشباع الحاجات الأساسية لهؤلاء العاملين ومن يعولونهم وذلك مقابل حد أدنى من الأداء يمكن أن يترجم فى شكل متوسطات لإنتاجيه العمل وهو الأمر الذى يؤكد وجود علاقة وثيقة ومركبة بين تطور كل من الإنتاج والأجور والإنتاجية قطاعياً وقومياً ، آخذين بعين الإعتبار العوامل المؤثرة على هذه العلاقة وفى مقدمتها الأسلوب الفنى المستخدم فى الإنتاج وهذا يؤكد ضرورة دراسة عنصرى الأجور والإنتاجية فى وحدة متكاملة فى هذه الدراسة التى تستهدف من تحليل التطور التاريخى لعدد من المؤشرات الإقتصادية التعرف

على مدى سلامة العلاقة بين كل من الأجور والإنتاجية وحتى نتمكن من الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التي من شأنها معاونة متخذى القرار فى إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لضمان سلامة مسيرة التنمية فى مصر .

وفى مقدمة هذه الدراسة يمكن ابراز الحقائق التالية :-

أ - تعتمد الدراسة على بيانات أساسية مستقاه من تقارير المتابعة التى تعدها وزارة التخطيط حيث تمت معالجتها آلياً لإستخراج بعض المؤشرات اللازمة للتحليل وكذلك الأرقام القياسية لكل منها للتعرف على أشكال تغيرها فى الفترة محل الدراسة .

ب - إعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية طويلة من البيانات تغطى الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٩ أى لفترة عشرين سنة متتالية مغطيه بذلك مراحل تنموية متباينة .

ج - سوف يبدأ التحليل بهذه الدراسة قطاعياً ، حيث تم تقسيم الإقتصاد القومى إلى القطاعات الرئيسية التالية :-

١ - الزراعة والرى .

٢ - الصناعة والتعدين والبتروىل .

٣ - الكهرباء .

٤ - التشييد .

٥ - النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس .

٦ - التجارة والمال .

٧ - الإسكان .

٨ - المرافق العامة .

٩ - الخدمات الأخرى .

ثم تنتهى الدراسة بتحليل عام على المستوى القومى يمثل القطاعات الإقتصادية  
مجتمعة وذلك لظهار الصورة الكلية المجمعنة .

د - تم حساب متوسط الإنتاجية عن طريق قسمة القيمة المضافة لكل سنة على إجمالى عدد  
العاملين المناظر وذلك لدقة هذا الأسلوب مقارنة بذلك الذى يعتمد على إستخدام أرقام  
الإنتاج ، كما تعمدنا حساب الإنتاجية بالأسعار الجارية وتلك الثابتة بالقيمة المضافة  
وحتى يمكن تبين مدى تأثير التغير فى الأسعار على متوسطات الإنتاجية وتطورها .

وفيما يلى تحليل مفصل لكل من الأجور والإنتاجية وما يرتبط بهما من  
مؤشرات أخرى على مستوى هذه القطاعات الإقتصادية ثم على المستوى القومى .

٢ . الأجور والإنتاجية في قطاع الزراعة والرى :-

يبين الجدول التالي رقم (١) الأرقام المطلقة والقياسية للقيمة المضافة بالأسعار الجارية والثابتة والإستثمارات المنفدة سنوياً وإجمالى عدد المشتغلين ومتوسطات الأجور وإجمالى تلك الأجور ثم متوسطات الإنتاجية بالأسعار الجارية والثابتة وأخيراً معاملى رأس المال / العمل فى قطاع الزراعة والرى خلال الفترة محل الدراسة حيث يتبين أن إجمالى القيمة المضافة بالقطاع قد إرتفع من ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٢٦٨٧٦ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بالأسعار الجارية أى بزيادة قدرها ٥٦٣٦٪ فى حين أن هذه الزيادة تبلغ ٤٨٩٪ فقط إذا ما اعتمدنا على الأسعار الثابتة وهو الأمر الذى يوضح الأثر الضخم والمضلل للأسعار الجارية وعليه تصبح الزيادة الفعلية للقيمة المضافة فى هذا القطاع خلال العشرين سنة موضع الدراسة هى ٤٨٩٪ فقط بمعدل متوسط للزيادة السنوية يبلغ ٢٥٪ فقط ، وفى نفس الوقت نجد إهتماماً كبيراً قد بدل فى توجيه مزيد من الإستثمارات لهذا القطاع حيث إرتفعت الإستثمارات السنوية من ٢٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٢٦٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة قدرها ١٦٨٪ عن سنة الأساس وبالأسعار الجارية .

وفى مقابل ذلك إرتفع عدد المشتغلين بهذا القطاع من ٢٢٤٥ ألف عاملى فى أول الفترة حتى بلغ ١٦٥ ألف عاملى فى نهايتها بزيادة إجمالية قدرها ٢٨٣٢٥٪ أى أن الزيادة السنوية المتوسطة قد بلغت ١٤٪ وهو معدل يقل كثيراً عن نظيره الخاص بالقيمة المضافة وهى ظاهرة صحية بالنسبة لهذا القطاع .

أما إجمالى الأجور فى هذا القطاع فقد إرتفع من ٩٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٥٨٣٩١ مليون جنيه عام ١٩٧٩ محققاً زيادة إجمالية قدرها ٤٩٥٩٪ بمتوسط سنوى

قدره ٢٤ر٨٪ وهو الأمر الذى إنعكس على إرتفاع متوسط الأجر من ٣٠ر٢ جنيه فى السنة عام ١٩٦٠ إلى ١٤٠ر٢ جنيه فى السنة عام ١٩٧٩ بزيادة سنوية متوسطة قدرها ٧٪ وقد صاحب ذلك إرتفاع متوسط الإنتاجية مقدره بالأسعار الجارية من ١٢٠ جنيه / عامل فى أول الفترة إلى ٦٥٠ جنيه / عامل فى نهايتها مقابل ١٤٠ جنيه / عامل فقط بالأسعار الثابتة وهذا يعنى أن متوسط معدل الزيادة السنوية للإنتاجية قد بلغ ٨ر٪ فقط مقابل ٢٠ر٪ إى ما قدرت الإنتاجية بالأسعار الجارية وفى الحالة الأخيرة فقط يكون المعدل السنوى لنمو الإنتاجية أعلى من نظيره الخاص بكل من إجمالى الأجر ومتوسطاتها فى هذا القطاع وهو تطوّر لا يبعد كثيراً عن الوضع الصحيح وخاصة إى ما أخذنا فى الإعتبار معامل رأس المال / العمل فى السنوات محل الدراسة والذى يظهر متواضعاً فى معظمها فيما عدا السنوات الأخيرة وهو وضع ينعكس بالضرورة على عدم إمكانية تحقيق زيادات مناسبة فى معدلات نمو الإنتاجية وبالتالى ربطها ربطاً وثيقاً بمعدلات نمو الأجر .

- ٦ -  
الزراعة و الري      جدول رقم ( ١ )

الصفحة	التقييم المضافة بالاصهار الجارية مليون جنيه	التقييم المضافة بالاصهار الثابتة مليون جنيه	الاستثمارات المعددة مليون جنيه	احتمالي عدد المستفيدين بالاتفاق مشتمل
التقييم المطلقه الرقم التقييمه	التقييم المطلقه الرقم التقييمه	التقييم المطلقه الرقم التقييمه	التقييم المطلقه الرقم التقييمه	التقييم المطلقه الرقم التقييمه
١٩٦٠	٤٠٥,٠٠	٤٠٥,٠٠	٣٠,٠٠	٣٦٤٥,٠٠
١٩٦١	٤٠٦,٧٠	٤٠٦,٧٠	٣٨,٦٠	٣٦٠٠,٠٠
١٩٦٢	٣٧٣,٠٠	٣٧٣,٠٠	٥١,٩٠	٣٦٠٠,٠٠
١٩٦٣	٤٦٥,٦٠	٤٦٦,٤٠	٧٣,٨٠	٣٦٣٦,٠٠
١٩٦٤	٤٧٥,٠٠	٤٨٦,٩٠	١٠٦,١٠	٣٦٧٣,٠٠
١٩٦٥	٥٨٦,١٠	٤٧٧,٠٠	٨٩,٠٠	٣٧٥١,٠٠
١٩٦٦	٦٠٨,٥٠	٤٨٥,٤٠	٨٦,٣٠	٣٨٧٧,٦٠
١٩٦٧	٦١٦,٣٠	٤٦٣,٥٠	٨٦,٦٠	٣٨٦٤,٦٠
١٩٦٨	٦٤٤,٤٠	٤٧٠,٥٠	٦٦,٥٠	٣٨٩٦,٤٠
١٩٦٩	٦٨٨,٣٠	٤٨٠,٠٠	٦٧,٦٠	٣٩٦٤,٩٠
١٩٧٠	٧٧١,٩٠	٥١٤,٩٠	٦١,٣٠	٤٠٤٨,٣٠
١٩٧١	٧٧٤,١٠	٥٠٩,٦٠	٥٣,٣٠	٤٠٥١,٩٠
١٩٧٢	٨٥٤,٣٠	٥٣٠,١٠	٤٣,٩٠	٤٠٩٤,٢٠
١٩٧٣	١٠٦٦,٤٠	٥٤٣,٩٠	٥٧,٦٠	٤١٦٣,٨٠
١٩٧٤	١٢٨٠,٠٠	٥٤٥,٣٠	٥٤,٦٠	٤١٥٣,٦٠
١٩٧٥	١٤٦٨,٥٠	٥٥٨,٦٠	٩٤,٦٠	٤٢١٧,٩٠
١٩٧٦	١٧٤٤,٠٠	٥٦٦,٥٠	٩٨,٤٠	٤٢٧٢,٨٠
١٩٧٧	٢٠٣٧,٦٠	٥٤٤,٩٠	١٤٦,٤٠	٤١٠٣,٥٠
١٩٧٨	٢٢٨٥,٨٠	٥٨٠,٦٠	١٩١,٣٠	٤١٥٣,٠٠
١٩٧٩	٢٦٨٧,٦٠	٦٠٣,٦٠	١٤٨,٩٤	٤١٦٥,٠٠



٢ - الأجور والإنتاجية في قطاع الصناعة والتعدين والبتترول :-

تتضح من الأرقام والمؤشرات الواردة بالجدول رقم (٢) مدى الإهتمام الكبير الذى أولته الدولة خلال الفترة محل الدراسة لقطاع الصناعة والتعدين والبتترول ممثلاً فى حجم الاستثمارات فيه سنة بعد أخرى وما صاحب ذلك من زيادات مناظرة فى القيمة المضافة المحققة وإجمالى فرص العمل التى توفرت داخل هذا القطاع ، كما وأن الإستخدام التدريجى للأساليب الفنية المتقدمة فى الإنتاج فى كثير من أنشطة هذا القطاع والتى تتطلب بالضرورة مستويات أعلى من العمالة مقارنة بإحتياجات قطاع الزراعة والرى قد ترتب عليه الإرتفاع الكبير لمتوسط أجر العامل فى السنة فى قطاع الصناعة مقارنة بنظيره فى قطاع الزراعة .

وتشير الأرقام إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الجارية قد إرتفعت من ٢٥٦٢٢ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٢٢٨٦ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة قدرها حوالى (١٢٢)٪ وبذلك يصبح معدل الزيادة السنوية فى المتوسط (٦)٪ وذلك مقابل ١٢٢٣٪ فقط إذا ما أخذنا فى الإعتبار أن القيمة المضافة المحققة بالأسعار الثابتة وفى كلتا الحالتين فإن معدل النمو السنوى المتوسط هذا يعد من المعدلات المرتفعة وخاصة إذا ما أخذنا فى الإعتبار الظروف التى واجهت الصناعة المصرية وبالتحديد حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٢ ويؤكد ذلك أن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة قد إرتفعت خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ بمعدل سنوى متوسط قدره ٢٥٦٪ .

وقد ساهم فى تحقيق هذه القيمة المضافة حجم ضخم من الإستثمارات بلغت قيمته ٦٠ مليون جنيه فقط عام ١٩٦٠ فى حين أن هذه الإستثمارات المنفذه سنوياً قد وصلت قيمتها إلى حوالى ١٢٦٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة قدرها ٢٠١٢٪ عن سنة الأساس ، وجدير بالذكر فى هذا المقام أن جزءاً لا يستهان به من هذه الزيادة فى قيمة الاستثمارات

ع بالضرورة إلى زيادة الأسعار وخاصة العالمية منها بعد حرب ١٩٧٢ كما يجب ملاحظة  
ق الزمنى والذي يختلف من قطاع ومن نشاط لآخر ، بين تنفيذ الاستثمارات وبيس  
ن الإنتاج ومن ثم القيمة المضافة منها .

أما فيما يتعلق بفرص العمل التي حققها هذا القطاع فقد ارتفع إجمالي عدد المشتغلين  
، حوالي ٦٠٢ ألف عامل فى العام الأول من الفترة محل الدراسة إلى حوالي ١٢٥٢ ألف  
فى العام الأخير منها محققاً بذلك زيادة قدرها ١٢٤٦٪ وبمعدل زيادة سنوية متوسطة  
عن ٦٪. وقد بلغت جملة الأجور المدفوعة لهؤلاء العاملين عام ١٩٦٠ حوالي ٨٨٨ مليون  
ارتفعت إلى ٦٨٤ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة قدرها حوالي ٦٧٠٪ مما إنعكس أثره  
ارتفاع متوسط أجر العامل فى القطاع من ١٤٧٦ جنيه فى السنة إلى ٥٠٦٢ جنيه فى  
على التوالى ، أى أن هناك توسع أفقى فى العمالة مثلاً فى زيادة اعداد العاملين وتوسع  
فيها مثلاً فى ارتفاع مستويات هذه العمالة من حيث درجة المهارة ومستوى  
، كما وأن نسبة من هذه الزيادة ترجع أساساً لمقابلة ارتفاع الأسعار المضطرد .

وبالرجوع إلى الأرقام الخاصة بالإنتاجية يتضح أنها قد ارتفعت من ٤٣٠ جنيه / عامل  
سنة الأولى إلى ٢٥٠٠ جنيه / عامل فى السنة الأخيرة بالأسعار الجارية مقابل ٤٣٠ جنيه /  
٦٩٠ جنيه / عامل على التوالى بالأسعار الثابتة وبالتالي يصبح متوسط معدل نمو  
نية سنوياً خلال الفترة محل الدراسة حوالي ٢٢٪ مقابل ١٢٪ لمتوسطات الأجور، و٢٢٪  
، الأجور ، أى أن معدل نمو الإنتاجية فى هذا القطاع يقل كثيراً عن معدل نمو  
متوسطات الأجور وإجمالى تلك الأجور وهو أمر خطير للغاية يترتب عليه بالضرورة  
تدرجى مستمر فى فائض الوحدات الإنتاجية التابعة لهذا القطاع وهو ما يفسر الشكوى  
ة للوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام من تراكم الخسائر وعدم توفر السيولة  
اللازمة لتسيير عجلة الإنتاج فى الاتجاه السليم ، ومن ثم يصبح التركيز داخل  
حدات على الارتقاء بمستويات الاداء والإنتاجية بصورة شاملة ، والربط بين ذلك

وبين معدلات زيادة الأجور ، أمر حتى لضمان تنمية صناعية مبنية على أسس إقتصادية سليمة وخاصة إذا ما تأكدنا من المخصصات الإستثمارية الضخمة الموجهة لهذا القطاع والتي ترتب عليها ارتفاع متوسط معامل رأس المال / العمل من ٢٧٥٠ جنيه / عامل عام ١٩٦٠ إلى ٢٣٠٨٠ جنيه / عامل عام ١٩٧٩ وما يعكسه ذلك من إرتفاع الأسلوب الفنى للإنتاج داخل كثير من منشآت هذا القطاع.

وبؤكد التحليل السابق عدم وجود علاقة سليمة على مدار العشرين سنة محل الدراسة بين المتغيرات الرئيسية للعملية الإنتاجية داخل هذا القطاع ممثلة أساساً فى العلاقة بين الأجور والإنتاجية والإستثمارات وهو أمر يجب العمل على تلافيه وبصورة تدريجية ومدروسة فى الأجلين القصير والمتوسط.

و التملين و البترول  
جدول رقم (٢)

القيمة المتبادلة بالإسعار الجارية مليون جنيه		القيمة المتبادلة بالإسعار الثابتة مليون جنيه		القيمة المتبادلة بالإسعار الثابتة مليون جنيه		القيمة المتبادلة بالإسعار الجارية مليون جنيه	
الرقم المطلق	الرقم النسبي	الرقم المطلق	الرقم النسبي	الرقم المطلق	الرقم النسبي	الرقم المطلق	الرقم النسبي
٢٥٦,٣٠	١٠٠,٠٠	٢٥٦,٣٠	١٠٠,٠٠	٢٥٦,٣٠	١٠٠,٠٠	٢٥٦,٣٠	١٠٠,٠٠
٢٨٥,٦٠	١١١,٤٣	٢٧٢,٨٠	١١١,٤٣	٢٨٥,٦٠	١١١,٤٣	٢٨٥,٦٠	١٠٣,٩٥
٣٠٩,٩٠	١٢٠,٩١	٥٠,٣٠	١٢٠,٩١	٣٠٩,٩٠	١٢٠,٩١	٣٠٩,٩٠	١١٢,٨٣
٣٥٠,٩٠	١٣٦,٩١	٨٠,٥٠	١٣٦,٩١	٣٦٩,٢٠	١٣٦,٩١	٣٥٠,٩٠	١٢٠,٦٢
٣٩٢,٣٠	١٥٣,٠٦	١٠٥,٤٠	١٥٣,٠٦	٣٩٢,٣٠	١٥٣,٠٦	٣٩٢,٣٠	١٣١,٢٢
٤٢٣,٤٠	١٦٥,٢٠	٩٩,٩٠	١٦٥,٢٠	٤٢٣,٤٠	١٦٥,٢٠	٤٢٣,٤٠	١٣٢,٠٩
٤٦١,١٠	١٧٩,٩١	١٠٠,٦٠	١٧٩,٩١	٤٦١,١٠	١٧٩,٩١	٤٦١,١٠	١٣٩,٨٦
٤٧٢,٤٠	١٨٦,٢٧	٩٨,٤٠	١٨٦,٢٧	٤٧٢,٤٠	١٨٦,٢٧	٤٧٢,٤٠	١٤٠,٦٩
٤٦٠,٣٠	١٧٩,٥٩	٨٥,٨٠	١٧٩,٥٩	٤٦٠,٣٠	١٧٩,٥٩	٤٦٠,٣٠	١٤٤,١٢
٥٠٣,٩٠	١٩٦,٦١	١٠١,١٠	١٩٦,٦١	٥٠٣,٩٠	١٩٦,٦١	٥٠٣,٩٠	١٤٨,٠١
٥٧٨,٢٠	٢٢٥,٥٩	١٢٣,١٠	٢٢٥,٥٩	٥٧٨,٢٠	٢٢٥,٥٩	٥٧٨,٢٠	١٧٢,٦٢
٦٤٠,١٠	٢٤٩,٢٥	١٢٥,٢٠	٢٤٩,٢٥	٦٤٠,١٠	٢٤٩,٢٥	٦٤٠,١٠	١٧٩,٠٣
٦٦٣,١٠	٢٥٨,٢٢	١٤٥,٤٠	٢٥٨,٢٢	٦٦٣,١٠	٢٥٨,٢٢	٦٦٣,١٠	١٨٦,١٤
٦٨٩,٥٠	٢٦٩,٠٢	١٥٤,٣٠	٢٦٩,٠٢	٦٨٩,٥٠	٢٦٩,٠٢	٦٨٩,٥٠	١٨٩,٣٨
٨٤٢,٨٠	٣٢٨,٨٣	٢٣١,٠٠	٣٢٨,٨٣	٨٤٢,٨٠	٣٢٨,٨٣	٨٤٢,٨٠	١٩٥,٢١
٩٩٨,٥٠	٣٨٩,٥٨	٣٠٨,٠٠	٣٨٩,٥٨	٩٩٨,٥٠	٣٨٩,٥٨	٩٩٨,٥٠	١٩٥,٢٦
١٣٠٣,٠٠	٥٠٨,٣٩	٣٨٠,٢٠	٥٠٨,٣٩	١٣٠٣,٠٠	٥٠٨,٣٩	١٣٠٣,٠٠	١٩٩,٣٥
١٥٨٧,٤٠	٦١٩,٣٥	٧٦٦,٢٠	٦١٩,٣٥	١٥٨٧,٤٠	٦١٩,٣٥	١٥٨٧,٤٠	٢٠٧,٢٣
١٩٤٥,٠٠	٧٥٨,٨٨	٩٦٦,٠٠	٧٥٨,٨٨	١٩٤٥,٠٠	٧٥٨,٨٨	١٩٤٥,٠٠	٢١٥,٥٢
٣٣٨٦,١٠	١٣٢١,١٥	١٢٦٧,٢٠	١٣٢١,١٥	٣٣٨٦,١٠	١٣٢١,١٥	٣٣٨٦,١٠	٢٢٤,٦٤

تابع جدول رقم (٢)

متوسطات الإذوار إجمالي الإذوار بالمليارات في السنة		متوسط الإستهائيه أسمار جاريه		متوسط الإستهائيه أسمار ثابتة		مماثل رأس المال بالذلف فيه/ عامر	
الرقم المحظف	الرقم الذبيته	الرقم المحظف	الرقم الذبيته	الرقم المحظف	الرقم الذبيته	الرقم المحظف	الرقم الذبيته
١٤٢,٦٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٤٣	١٠٠,٠٠	٠,٤٣	٢,٧٥	١٠٠,٠٠
١٢٥,٣٠	٨٤,٨٩	١٠٧,١٩	٠,٤٦	١٠٧,١٩	٠,٤٦	٢,٨٥	١٠٣,٥٠
١٣٦,٧٠	٨٩,١٩	١٠٧,١٧	٠,٤٦	١٠٧,١٧	٠,٤٦	٠,٩٤	٣٤,٦٢
١٧٢,٣٠	١١٦,٧٣	١١٣,٥٠	٠,٤٥	١١٣,٥٠	٠,٤٥	١,٧٢	٦٢,٣٦
١٧٤,٩٠	١١٨,٥٠	١١٦,٦٤	٠,٤٧	١١٦,٦٤	٠,٤٧	١,٦٥	٦٠,٠٢
١٨١,٣٠	١٢١,٨٣	١٢١,٥٠	٠,٤٧	١٢١,٥٠	٠,٤٧	٢,٨٣	١٠٢,٨٢
١٨٣,٢٠	١٢٤,١٢	١٢٨,٦٣	٠,٤٧	١٢٨,٦٣	٠,٤٧	٦,٠٢	٢١٨,٨٧
١٨٣,٣٠	١٢٤,١٩	١٣٦,٣٩	٠,٤٧	١٣٦,٣٩	٠,٤٧	١٩,٦٨	٧١٥,٤٠
١٨٤,٥٠	١٢٥,٠٠	١٢٤,٦٢	٠,٤٤	١٢٤,٦٢	٠,٤٤	٤,١٧	١٥١,٣٣
١٨٦,٦٠	١٢٦,٤٢	١٣٦,٨٤	٠,٤٧	١٣٦,٨٤	٠,٤٧	٤,٣٢	١٥٦,٩٨
٢٤٢,٥٠	١٦٤,٣٠	١٣٠,٦٩	٠,٤٦	١٣٠,٦٩	٠,٤٦	٠,٨٣	٣٠,٢٠
٢٤٥,١٠	١٦٦,٠٦	١٣٩,٥٠	٠,٤٣	١٣٩,٥٠	٠,٤٣	٣,٢٦	١١٨,٣٢
٢٥٢,٣٠	١٧٠,٠٠	١٣٨,٩٩	٠,٤١	١٣٨,٩٩	٠,٤١	٣,٤٠	١٢٣,٤٣
٢٨٤,٣٠	١٩٢,٦٢	١٤٢,٠٥	٠,٤٦	١٤٢,٠٥	٠,٤٦	٧,٩١	٢٨٧,٥٠
٢٩٥,٥٠	٢٠٠,٢٠	١٦٨,٠٢	٠,٤٧	١٦٨,٠٢	٠,٤٧	٦,٠٦	٢٢٠,٢٩
٢٩٦,٤٠	١٩٨,١٠	١٩٩,٥٢	٠,٨٥	١٩٩,٥٢	٠,٨٥	١١٤,٠٨	٤١٤٤,٧٨
٣٦٤,٧٠	٢٤٧,٠٩	٢٥٥,٠٢	٠,٥٩	٢٥٥,٠٢	٠,٥٩	١٥,٤٨	٥٦٢,٦٨
٤٣١,٣٠	٢٩٦,٢١	٢٩٨,٨٧	٠,٦٣	٢٩٨,٨٧	٠,٦٣	١٦,١٨	٥٨٧,٦٩
٤٦١,٢٠	٣١٢,٤٧	٣٥٢,١١	٠,٦٦	٣٥٢,١١	٠,٦٦	١٩,٣٦	٧٠٣,٣٧
٥٠٦,٢٠	٣٤٦,٩٥	٤٨٨,١١	٠,٦٩	٤٨٨,١١	٠,٦٩	٢٣,٠٨	٨٣٨,٦٥